قال المصنف رحمه الله:

«ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه في «الفتاوى» (ص 382، ج 6) من مجموع ابن قاسم: «تَعْيينها ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتِّفاق أهل المعرفة بحديثه»، وقال قبل ذلك (ص 379): «إن الوليد ذكرها عن بعض شُيوخه الشاميين، كما جاء مُفَسَّرًا في بعض طُرق حديثه». اهـ. وقال ابن حجر في «فتح الباري» (ص 215، ج 11، ط. السلفية) : «ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم) تفرُّد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج». اهـ.

الشرح

لم يَرد حديثٌ صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعيين التسعة والتسعين اسمًا، وأشهر ما عند الناس فيها هو حديث الترمذي الذي رواه الوليد بن مسلم، وحُفَّاظ أهل الحديث يقولون: إنَّ هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه؛ فهي مُدرجة في الحديث[1].

---

[1] «مجموع الفتاوى» (22/ 482).

ولذلك فإنَّ من الخطأ التعويل على هذا العَدِّ وقَصر الناس عليه؛ ففي الكتاب والسنة أسماء ليست في ذلك الحديث؛ مثل: اسم (الرَّب) و(المنان) و(السبوح) و(الوتر) و(الشافي)، وغيرها كثير[2].

وكذلك هناك أسماء في العدِّ الوارد في الحديث- لم تَثبت في النصوص، وهي محل نظر[3].

وقال ابن عطية في «تفسيره»: «في سرد الأسماء نظر؛ فإنَّ بعضها ليس في القرآن ولا في الحديث الصحيح»[4].

وقال ابن حزم: «والأحاديث الواردة في سرد الأسماء ضعيفة؛ لا يصحُّ منها شيء أصلًا»[5].

وقال ابن القيم رحمه الله: «والصحيح: أنه- أي: العد- ليس مِن كلام النبي صلى الله عليه وسلم»[6].

وقال ابن حَجر: «ورواية الوليد تُشعر بأن التعيين مُدرج»[7].

---

[2] المصدر السابق (22/ 482- 485).

[3] «فتح الباري» (11/ 215).

[4] «فتح الباري» 11/ 215- 217).

[5] «المحلى» (8/ 31).

[6] «مدارج السالكين» (3/ 415).

[7] «فتح الباري» (11/ 216).